NEWS
THE CARTER CENTER
ONE COPENHILL, ATLANTA, GA 30307

للنشر الفوري

26 مايو 2012

للاتصال: ديبورا هيكس في القاهرة 2236 1283 010 2+ أو dhakes@emory.edu

البيان التمهيدي لمركز كارتر حول الانتخابات الرئاسية المصرية

لقد قامت لجنة الانتخابات الرئاسية باعتماد بعثة مركز كارتر لمتابعة الانتخابات الرئاسية في مصر يوم 3 مايو 2012. وقد تم تقديم شارات الاعتماد إلى متابعي المركز، والتي هي ضرورية لكي يتابعوا العملية الانتخابية، في 16 مايو 2012، أي قبل إجراء الانتخابات بأقل من 7 أيام. وتتضمن بعثة مركز كارتر والتي يرأسها الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، 102 متابعا ينتمون إلى 35 دولة قاموا بزيارة 909 لجنة فرعية في 25 محافظة لمتابعة عمليات التصويت والفرز والعد والتجميع. ومازال متابعو المركز يقومون بتقييم نتائج العد والتجميع، وسوف يبقون في مصر لمتابعة جولة الإعادة وبيئة ما بعد الانتخابات. ويعتبر هذا البيان بيانا تمهيديا؛ وسوف يقوم المركز بإصدار تقرير نهائي بعد نهاية العملية الانتخابية بأربعة أشهر.[1] *إن بعثة مركز كارتر هي بعثة ذات نطاق محدود بسبب المرحلة المتأخرة التي تم فيها اعتمادها، والقيود الخاصة بعدم قدرة بعثات المتابعة على إصدار بيانات قبل الاقتراع، ووضع حد لحضور المتابعين داخل لجان الاقتراع لمدة لا تتجاوز نصف ساعة.*

الملخص التنفيذي

تعتبر الانتخابات الرئاسية الأولى التي أجريت في عصر ما بعد مبارك هي المرة الأولى في تاريخ مصر التي يتم فيها انتخاب رئيس الدولة من قبل الشعب مباشرة في انتخابات تنافسية.

[1] إن كل التحليلات التي يقوم بها المركز إنما تتم وفقا للمعايير الدولية للانتخابات، ووفقاً لإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات.

ونظرا للقيود التي تم فرضها على متابعي الانتخابات من قبل السلطات الانتخابية التي منعت تقييم المراحل الحاسمة قبل الانتخابات، بما في ذلك تسجيل الناخبين والحملات الانتخابية، فقد كان باستطاعة مركز كارتر إرسال بعثة محدودة للتركيز على التصويت، وعمليات الفرز والعد والتجميع. لقد وجدت بعثة مركز كارتر المحدودة أن عمليات الاقتراع قد تمت في سلام وبطريقة منظمة، ويسودها إحساس بالأمل في صراع مصر من أجل الديمقراطية. وبالإضافة إلى هذا فقد لاحظ المركز وجود معيار هام جديد لتحقيق الشفافية – وهو إجراء عمليات الفرز والعد في اللجان الفرعية بحضور مندوبي المرشحين والمتابعين. ولكن، في نفس الوقت، وجد المركز أيضا أن حظر السلطات الانتخابية الوصول إلى التجميع النهائي للنتائج الوطنية يقوض شفافية العملية ككل. إن النتائج النهائية لم تعلن بعد ومازالت العملية الانتخابية مستمرة.

إن السياق الأوسع الذي جرت فيه هذه الانتخابات هو مدعاة للقلق. وحتى تاريخه، فإن بعض الأسئلة الجوهرية لاتزال بدون إجابة وما تزال تلقي بظل من عدم الوضوح على العملية الانتقالية، بما في ذلك إلى أي درجة يمكن موازنة سلطات الرئيس الجديد قبل المؤسسات الأخرى.

وبالرغم من أن تقييم مركز كارتر لعمليات التصويت والعد والفرز هو تقييم إيجابي بشكل عام إلى الآن، إلا أنه يعتبر مصدرا من مصادر القلق الخاصة بالعناصر الأساسية للإطار القانوني والانتخابي. وباختصار، فقد وجد مركز كارتر أن:

- المادة 28 من الإعلان الدستوري تجعل قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية نهائية، ولا يسمح بالاعتراض من قبل أي طرف على قرارات اللجنة، كما لا يسمح بتعليق هذه القرارات أو إلغائها. إن افتقاد القدرة على الطعن على قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية هو بمثابة قيد على حق الاستئناف الإداري.[2] ونظرا إلى سلطات لجنة الانتخابات الرئاسية التي لا مثيل لها، فقد أصبحت الثقة العامة في حيادية هذه الهيئة أكثر أهمية بالنسبة لمصداقية العملية الانتخابية ككل.
- التطبيق المستمر للشروط الفضفاضة لقانون الطوارئ، تخنق الحوار الديمقراطي، ولذا فإنها تعوق التمتع الكامل بالحقوق الانتخابية.

[2] الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 2 (3)، الاتحاد الأفريقي، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، المبادئ والتوجيهات بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، ج (أ).

- التعديل المتأخر للقوانين والإجراءات إنما يفرض تحديات كبيرة على استقرار ومصداقية أي عملية انتخابية. [3] كما يخلق أيضا صعوبات ضخمة لضمان أن يكون مسؤولي الانتخابات قد تدربوا بشكل كاف وأن يكون الناخبين قد تم إطلاعهم بشكل صحيح، وزيادة حدوث مخالفات في العملية الانتخابية.
- القانون المصري يعترف بأهمية التقييم المحايد في العملية الانتخابية من خلال شرط خاص بـ"المتابعة" التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية. ولكن هذا الشرط تقوضه بشدة سلسلة من القيود التي تقدمت بها لجنة الانتخابات الرئاسية والتي تحظر على المتابعين متابعة بعض العناصر الأساسية للعملية الانتخابية. وتعتبر منظمات المجتمع المدني أطرافا معنية وإذا سمح لها بالعمل الحر، فبوسعها القيام بوظائف رئيسية، مثل المتابعة، والتي تعزز الشفافية وتعطي مصداقية للعملية كلها. وقد أفاد متابعو مركز كارتر بحضور أعداد قليلة من المتابعين المحليين في مراكز الاقتراع التي قاموا بزيارتها.
- كانت أيام الانتخابات، إلى حد كبير، سلمية ومنظمة. وبشكل عام كان من السهل الوصول إلى لجان الاقتراع، التي زارها متابعو مركز كارتر، بدون أي تدخل خلال يومي الاقتراع. وعموما، كانت لجان الاقتراع تفتح أبوابها متأخرة، كما أن نسبة كبيرة منها كانت تغلق أبوابها قبل 9 مساء وهو الموعد الرسمي لإغلاق لجان الاقتراع.
- هناك بعض الأخطاء الإجرائية البسيطة التي تمت ملاحظتها من قبل متابعي مركز كارتر عبر محافظات مصر. وتتضمن هذه الأخطاء، عدم التحقق من وجود حبر الأصابع، وعدم التحقق من غمس الناخب لإصبعه في الحبر بعد الاقتراع، وعدم الاطراد في إجراءات غلق اللجان قبل بدء عملية الفرز والعد.
- أفاد متابعو مركز كارتر بأنه في حوالي ثلث اللجان التي زاروها كانت هناك حالات تقوضت فيها سرية بطاقات الاقتراع. وعادة كانت معظم هذه المخالفات بسبب تخطيط لجان الاقتراع، وكشف الناخبين عن نياتهم الانتخابية، والمساعدة غير الملائمة من قبل القضاة، والازدحام. وعموما، فقد رأى متابعو المركز أن نزاهة الانتخابات لم تقوض بشكل أساسي في هذه الحالات.
- خلال عمليات الفرز والعد، قام القضاة المشرفون على اللجان، في معظم الحالات، بإعلان نتائج فرز الأصوات علنا للحاضرين داخل لجنة الاقتراع، وفي كل الحالات

[3] وعلى سبيل المثال، فإن هناك العديد من التعديلات الهامة التي وضعت على المادتين 38 و54 من قانون الانتخابات في 20 مايو، قبل بدء الاقتراع بثلاثة أيام.

تقريبا، قام القاضي المشرف على اللجنة بتزويد مندوبي المرشحين بنسخة من النتائج. ويعتبر هذا معيارا هاما من معايير الشفافية إذ يعزز من مصداقية النتائج في عيون معظم المصريين.

- وبشكل عام، فإن تقييم مركز كارتر هو أن جودة عمليات الاقتراع في الغالبية العظمى من اللجان التي زارها متابعو المركز كانت جيدة.
- لقد تقدم مركز كارتر بطلب لكي يتمكن متابعيه من الحضور في مقر لجنة الانتخابات الرئاسية في القاهرة خلال تجميع النتائج الوطنية. ولكن لجنة الانتخابات الرئاسية أبلغت مركز كارتر بأنه من المسموح لموظفي الاقتراع التابعين لها فقط بالحضور أثناء هذه العملية. ويرى مركز كارتر أن عدم وجود مندوبي المرشحين ووسائل الإعلام، والمتابعين المحليين والدوليين في هذه المرحلة الحاسمة لعملية الاقتراع، إنما يقوض الشفافية الشاملة لنتائج الانتخابات.

الخلفية

لقد خلقت الانتخابات البرلمانية، والتي انتهت في بداية 2012، مشهدا سياسيا جديدا على الساحة السياسية في مصر. فقد عزز الافتقار إلى وجود جدول زمني للمرحلة الانتقالية وغياب أي إصلاح حكومي أو مؤسسي ذي مغزى، من جو التخمين والارتياب والشك. وقد أثارت الإدارة غير الواضحة من قبل المجلس الأعلى للقوات المسلحة والافتقار إلى المساءلة الشعبية المزيد من السخط والإبهام، مما أدى إلى العديد من الاشتباكات العنيفة بين قوات الأمن والمدنيين، والتي كثيرا ما اتسمت باستخدام مفرط للقوة من قبل الطرف الأول. ولم يتم إجراء تحقيق كاف حتى الآن.

وفي هذا السياق، تابعت المرحلة الانتقالية مسارا غير مؤكد مما أنتج بيئة سياسية هشة كخلفية للانتخابات الرئاسية. وفي الوقت الحالي، فإن طاقة وشدة الانتخابات الرئاسية تغطي على الأزمات الموجودة، مثل توقف عملية كتابة الدستور والقلق حيال شكل وبنية الحكومة الجديدة وسلطات الرئاسة، بالإضافة إلى نتيجة الطعن على دستورية الانتخابات البرلمانية. وفي الوقت نفسه، هناك العديد من الهموم المعقدة والملحة بانتظار الرئيس الجديد، بما في ذلك، تدهور الوضع الاقتصادي، وسيادة القانون، ودور وامتيازات القوات المسلحة، وإصلاح المؤسسات الحكومية. ولذلك، لا يعتبر انتخاب الرئيس الجديد بمثابة نهاية للمرحلة الانتقالية، بل منعطف حاسم في تحديد تطور هذه المرحلة المستمر، والتي سيعتمد النجاح النهائي لها على تشكيل جمعية تأسيسية شاملة، وعملية صياغة دستور ينظر إليه كل المصريين باعتباره عادل وشرعي.

قيود وحدود عملية المتابعة

إن القواعد المفروضة على منظمات متابعة الانتخابات من قبل لجنة الانتخابات الرئاسية، والمرحلة المتأخرة التي صدر فيها الاعتماد اللازم لمتابعة هذه الانتخابات لكل مجموعات المتابعة، الدولية منها والمحلية، قد حدت بشدة من قدرة مركز كارتر على متابعة العملية الانتخابية وعلى استخلاص عن العملية بأكملها. وفي حين بدأت لجنة الانتخابات الرئاسية استعداداتها للانتخابات في 8 مارس 2012، فإن مركز كارتر قد حصل على الاعتماد اللازم في 7 مايو 2012. كما تم تقديم شارات الاعتماد إلى متابعي المركز، والتي هي ضرورية لكي يتابعوا العملية الانتخابية، في 16 مايو 2012، أي قبل إجراء الانتخابات بأقل من 7 أيام.

وبالإضافة إلى ذلك فإن قواعد لجنة الانتخابات الرئاسية التي تحظر على المتابعين إصدار بيانات عامة قبل إجراء عملية عد الأصوات، إنما تعوق بشكل مباشر حرية إصدار البيانات

بدون تدخل. كما أن لجنة الانتخابات الرئاسية قد حددت وجود المتابعين ومندوبي وسائل الإعلام داخل لجان الاقتراع بـ30 دقيقة، مما يحرمهما من حرية الوصول الكامل إلى العملية الانتخابية. إن مركز كارتر لم يواجه مثل هذه القيود في الـ90 عملية انتخابية التي تابعها من قبل. وفي حين تبرر أهمية الانتخابات المصرية استمرار مشاركة المركز ومجموعات المتابعة الأخرى فيها، إلا أن المركز لن يتابع، مرة أخرى، أي انتخابات في مثل هذه الظروف.

إن مركز كارتر هو أحد الموقعين على إعلان المراقبة الدولية للانتخابات لعام 2005 الذي يوضح مبادئ المصداقية والمهنية الدولية لبعثات مراقبة الانتخابات، ويحدد الالتزامات المتبادلة مع الحكومات المضيفة. وبموجب بروتوكولات الإعلان وإذ يضع في اعتباره القيود المفروضة في مصر ،والتي منعت مركز كارتر من إرسال بعثته في الوقت المناسب لتقييم عملية تسجيل الناخبين، والاستعدادات الأساسية للانتخابات، وفتح باب الترشح والحملات الانتخابية، فإن مركز كارتر لم يكن بوسعه غير إرسال "بعثة محدودة" لمتابعة الاقتراع والفرز والعد والتجميع. ولذلك فإن نطاق بيان المركز يقتصر على تحليل موجز للإطار القانوني والانتخابي، وعملية التصويت والعد، التي كان باستطاعة المركز متابعتها مباشرة.

الإطار الانتخابي والقانوني

في الانتخابات الرئاسية، تعتبر مصر كلها دائرة انتخابية واحدة. وهي تقوم على أساس نظام انتخابي يعتمد على الأغلبية المطلقة في الجولة الأولى، حيث يتطلب من المرشح أن يحصل على أكثر من 50% من عدد الأصوات الصحيحة ليفوز في الانتخابات. وإذا لم يتمكن أي مرشح من الفوز في الجولة الأولى ، يدخل المرشحان اللذان حصلا على أعلى الأصوات جولة إعادة لتحديد الفائز منهما.[4]

وتجرى الانتخابات الرئاسية في ظل السلطة الحصرية للجنة غير دائمة تسمى بلجنة الانتخابات الرئاسية، والتي أعاد المجلس الأعلى للقوات المسلحة تشكيلها عندما أصدر قانون انتخابات الرئاسة المعدل في 19 يناير 2012. وتتكون لجنة الانتخابات الرئاسية من 5 قضاة يتم تعيينهم بحكم مناصبهم، ويرأسها رئيس المحكمة الدستورية العليا. ويتم تنفيذ قرارات هذه اللجنة بواسطة أمانة عامة تقوم بتنسيق وتوجيه أجهزة الدولة في مصر لتنفيذ قرارات اللجنة. وبموجب القانون

[4] وفي حالة تعادل الأصوات بين أعلى مرتبتين، سيتم إعلان الفائز في جولة الإعادة بموجب الأغلبية البسيطة.

المصري، فإن كل أنشطة الاقتراع وعمليات الفرز والعد داخل مصر يجب أن تتم بإشراف القضاة.[5]

إن المصادر القانونية الرئيسية التي تحدد الانتخابات الرئاسية في مصر هي، الإعلان الدستوري المصري الذي صدر في 30 مارس 2011 (باعتباره دستورا مؤقتا)، والقانون رقم 174 لسنة 2005، في صيغته المعدلة (القانون الذي ينظم الانتخابات الرئاسية)، والقانون رقم 73 لسنة 1956، في صيغته المعدلة (قانون مباشرة الحقوق السياسية)، بالإضافة إلى الالتزامات الدولية المُستمدة من العهود والمواثيق.[6] ويقوم مركز كارتر بتقييم أبعاد العملية الانتخابية بموجب هذه القوانين والالتزامات.

ويلقي مركز كارتر الضوء على المجالات التالية باعتبارها اهتمامات محتملة للإطارين القانوني والانتخابي:

- المادة 28 من الإعلان الدستوري تجعل قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية نهائية، ولا يسمح بالاعتراض من قبل أي طرف على قرارات اللجنة، كما لا يسمح بتعليق هذه القرارات أو إلغائها. إن افتقاد القدرة على الطعن على قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية هو بمثابة قيد على حق الاستئناف الإداري.[7] ونظرا إلى سلطات لجنة الانتخابات الرئاسية التي لا مثيل لها، فقد أصبحت الثقة العامة في حيادية هذه الهيئة أكثر أهمية بالنسبة لمصداقية العملية الانتخابية ككل.
- التطبيق المستمر لقانون الطوارئ، والذي ينبغي أن يستخدم فقط في الظروف الاستثنائية، لا يزال يقوض الثقة في أن حقوق المصريين في محاكمة عادلة، وحرية التعبير، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، تحترم احتراما كاملا.
- وجود قيود غير معقولة على الحق في الانتخاب والترشح، وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار التزامات مصر الدولية.[8] فالحرمان من الأهلية بناء على حالة الإفلاس، وفي حالة المرشحين، بسبب الانتماء السياسي أو أن يكون أحد الوالدين حاملا لجنسية غير مصرية، وعدم رد الاعتبار بعد صدور حكم بالإدانة في جرائم سابقة (بما في ذلك، الأحكام السياسية)، إنما يتجاوز المعايير الدولية لأسس الاستبعاد السياسي. وبالإضافة

[5] إن تصويت المصريين في الخارج داخل البعثات الدبلوماسية قد يتم بإشراف وزارة الخارجية.
[6] مثلا، العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
[7] الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 2 (3)، الاتحاد الأفريقي، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، المبادئ والتوجيهات بشأن الحق في المحاكمة العادلة والمساعدة القانونية في أفريقيا، ج (أ).
[8] الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 25 (ب).

إلى ذلك، فإن حرمان الأشخاص الذين بلغوا الـ18 من عمرهم، في الفترة ما بين الإعلان عن الانتخابات وتاريخ الاقتراع، هو أحد أوجه القصور التي تشوب حماية مصر لحق الاقتراع العام.[9]

- وبالرغم من أن لجنة الانتخابات الرئاسية قد أصدرت 19 مرسوما لتنظيم أجزاء مختلفة من العملية الانتخابية، فإن الإطار الإجرائي مازال متأخرا، مثلا: الافتقار إلى تعليمات بشأن الآليات الخاصة بتقديم شكاوى من قبل المواطنين، أو شروط تنظيمية مفصلة بخصوص إجراءات الاقتراع والعد والتجميع. بالإضافة إلى استخدام مصطلحات غير معرفة بدقة، والتي يمكن أن تضعف الالتزام بعدم تطبيق القوانين والقواعد بعشوائية.[10]

- التعديل المتأخر للقوانين والإجراءات إنما يفرض تحديات كبيرة على استقرار ومصداقية أي عملية انتخابية.[11] كما يفرض أيضا صعوبات ضخمة لضمان أن يكون مسؤولي الانتخابات قد تدربوا بشكل كاف وأن يكون الناخبين قد تم إطلاعهم بشكل صحيح، وتصاعد حدوث مخالفات في العملية الانتخابية.

متابعة الانتخابات الرئاسية

تعتبر عملية الاقتراع ممارسة أساسية لحقوق المواطن السياسية. ولذلك فإن دقة الإجراءات والعملية التي يتم من خلالها تجميع هذه الأصوات، ليست فقط أساسية للتعبير الكامل عن إرادة الشعب، بل هي أيضا أشياء محورية لضمان حق المواطنين في الانتخاب والترشح.[12]

في السابع من مارس 2012، قامت لجنة الانتخابات الرئاسية بدعوة الناخبين المصريين إلى الاقتراع في انتخابات الرئاسة، مع وجود جولة إعادة، إذا تطلب الأمر ذلك.[13] وفي نفس اليوم، أصدرت اللجنة أيضا مرسوما لتصويت المصريين في الخارج، للسماح للمصريين المقيمين

[9] الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 25 (ب)؛ الأمم المتحدة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام 25 بموجب "الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة وحق الاقتراع والحق في إتاحة فرصة تقلد الوظائف العامة"، الفقرة 11.

[10] الأمم المتحدة، المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، التعليق العام 25 بموجب "الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة وحق الاقتراع والحق في إتاحة فرصة تقلد الوظائف العامة"، الفقرة 4.

[11] وعلى سبيل المثال، فإن هناك العديد من التعديلات الهامة التي وضعت على المادتين 38 و54 من قانون الانتخابات في 20 مايو، قبل بدء الاقتراع بثلاثة أيام.

[12] الأمم المتحدة، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 25 (ب).
[13] مرسوم لجنة الانتخابات الرئاسية رقم 5 لسنة 2012

بالخارج بالمشاركة في الاقتراع.[14] وقد بدأ تحديث قائمة الناخبين، المستخرجة من قاعدة بيانات الرقم القومي، في 8 مارس وأسفرت، كما هو مذكور في وسائل الإعلام، عن 50.524.993 ناخبا مسجلا في مصر و 586.801 ناخب في الخارج. [15]

وقد أجريت عملية فتح باب الترشيح في الفترة من 10 مارس إلى 8 أبريل، لتسمح للأحزاب بالترشيح على أن يكون الحزب ممثلا في البرلمان بمقعد واحد على الأقل، أو أن يقوم المرشح بجمع 30.000 توكيل، أو الحصول على توقيع 30 عضوا من أعضاء البرلمان. ومن بين قائمة تشمل 23 مرشحا، استبعدت لجنة الانتخابات الرئاسية 10 مرشحين لتشمل القائمة النهائية 13 مرشحا حيث تم إعلانها في 26 أبريل. [16] وقد تم تحديد الفترة من 30 أبريل وحتى منتصف ليلة 20 مايو كموعد لإجراء الحملات الانتخابية، مع فرض يومين من الصمت الانتخابي قبل الاقتراع.

ويشرف قاض من القضاة على كل لجنة من لجان الاقتراع والمقدر عددها بـ13.099 لجنة في كل أنحاء مصر، وتشمل كل لجنة حوالي 6.000 ناخب. وتبدأ عملية الاقتراع من الساعة 8 صباحا وحتى 9 مساء خلال يومين متتاليين من الاقتراع. وقد تمت عملية الفرز والعد في نهاية اليوم الثاني للاقتراع على مستوى اللجان الفرعية، وبعد ذلك تم تجميع النتائج في اللجنة العامة،[17] قبل نقلها إلى مقر لجنة الانتخابات الرئاسية في القاهرة. وقد طلب من القضاة الذين يرأسون اللجان الفرعية إعلان النتائج في ختام عملية العد، وإعطاء نسخة من النتائج المجمعة لمندوبي المرشحين على مستوى اللجنة العامة. ويتطلب من اللجان العامة تقديم نسخة من النتائج المجمعة لمندوبي المرشحين على مستوى المحافظة قبل نقل النتائج إلى مقر لجنة الانتخابات الرئاسية في القاهرة.

فتح باب الاقتراع

[14] مرسوم لجنة الانتخابات الرئاسية رقم 4 لسنة 2012.

[15] http://www.egyptindependent.com/news/elections-commission-may-redistribute-voters-over-election-districts-says-source 16 مايو 2012.

16 ومن هؤلاء المرشحين النهائيين، مازالت أهلية أحمد شفيق غير مؤكدة، بينما هو في انتظار نتيجة الطعن على دستورية قانون العزل السياسي الذي قد يؤدي إلى استبعاده.

[17] لأهداف عملية، تم الربط بين الدوائر الانتخابية و351 دائرة شرطة عبر البلاد.

لقد استطاع متابعو مركز كارتر متابعة فتح 80 لجنة انتخابية في 24 محافظة (43 لجنة عبر في أول أيام الاقتراع، و37 لجنة في اليوم الثاني). وتتضمن الملاحظات الرئيسية للمتابعين عند فتح باب الاقتراع الآتي:

- كان الوصول إلى مراكز الاقتراع سهلا وتم بدون تدخل وبشكل عام، كانت طوابير الانتظار، خارج مراكز الاقتراع تدار بشكل جيد.

- تم فتح أقل من ثلث مراكز الاقتراع في الموعد المحدد في الساعة الثامنة صباحا، بينما فتح أقل من ثلثي المراكز في الساعة التاسعة. وتعود الأسباب الرئيسية للتأخير إلى الوقت الذي استغرقه تحضير المواد وتنظيم مركز الاقتراع، ولكن في بعض الحالات كان السبب تأخر موظفي الاقتراع أو القضاة أو مندوبي المرشحين عن الحضور.

- أفاد المتابعون بأن القضاة المشرفين قد تلقوا قائمة ناخبين إضافية عند فتح باب الاقتراع. وبعد استفسارات رسمية مع لجنة الانتخابات الرئاسية، علم مركز كارتر أن هذه القوائم الإضافية قد تم إرسالها إلى جميع اللجان بأسماء أفراد قوات الأمن والتي لم يتلقوها إلا بعد إعداد قوائم الناخبين. وباعتبارهم من أفراد قوات الأمن، لم يكن هؤلاء الأشخاص مؤهلين للانتخاب، ولكن لم يتم إزالة أسمائهم من قوائم الناخبين. ولذلك، فقد تلقى القضاة المشرفون تعليمات خاصة بإزالة أسماء هؤلاء الأشخاص المسجلين في القائمة الإضافية من قائمة الناخبين لديهم. إن الوصول المتأخر لمثل هذه القوائم الإضافية إنما تلقي ظلا من الشك على العملية الانتخابية. وفي المستقبل، فمن المطلوب الكشف عن هذه القوائم ومضمونها للناخبين، والقضاة، وموظفي الاقتراع كما من المطلوب وضع مثل هذه القائمة قبل بدء الانتخاب بوقت مناسب.

- تم اتباع إجراءات الفتح بشكل جيد في معظم الحالات وغالبا بدون أي تدخلات. وفي بعض الحالات ظهرت مشاكل عند عدم تسجيل أسماء الناخبين في سجل الاقتراع بطريقة صحيحة وعدم التأكد من وضع أختام صناديق الاقتراع بشكل صحيح في أول أيام الاقتراع، بينما لم يستطع المتابعون ومندوبو المرشحين التأكد من أرقام أختام صناديق الاقتراع في بعض الحالات في اليوم الثاني لعملية الاقتراع.

- كان مندوبو المرشحين حاضرين في كل لجان الاقتراع، تقريبا، عند فتح هذه اللجان. ولكن لم يكن المتابعون المحليون حاضرين إلا في 10% من اللجان. ومن المرجح أن سبب هذا إنما يعود إلى حصول المتابعين المحليين على الاعتماد اللازم من قبل لجنة الانتخابات الرئاسية متأخرا، الأمر الذي حد من قدرتهم على إرسال المتابعين عبر أنحاء البلاد.

الاقتراع

لقد تواجد متابعو مركز كارتر في 829 مركز اقتراع عبر 25 محافظة (442 خلال اليوم الأول من الاقتراع، و387 خلال اليوم الثاني)، وقد لاحظوا ما يلي:

- معظم مراكز الاقتراع التي زارها المتابعون كان من السهل الوصول إليها وخالية من أي تدخل، بالرغم من أن ما يقرب من 10% من هذه المراكز تواجد بها حملات نشطة. وقد كانت معظم هذه اللجان خالية من الاضطرابات والتدخل، بالرغم من أن هذه الملاحظة قائمة على التقارير التي تم وضعها الـ30 دقيقة التي كان مسموحا فيها لمتابعي المركز بالوجود داخله. وعندما كان هناك تدخل، لوحظ أن القاضي الذي يرأس اللجنة لم يقم بفعل شيء في معظم الحالات.
- وفي 10% من الحالات، لاحظ متابعو مركز كارتر أن هناك ناخبين لم يسمح لهم بالإدلاء بأصواتهم. وقد كان هذا لأنهم غير مدرجين بقائمة الناخبين في اللجنة، أو لأنهم لا يحملون بطاقة الرقم القومي الخاصة بهم.
- في معظم اللجان الفرعية التي تمت زيارتها، كان مندوبو المرشحين حاضرين؛ ومع ذلك لوحظ غياب المتابعين المحليين عن 90% من اللجان التي تمت زيارتها. وبشكل عام، فقد كان باستطاعة مندوبي المرشحين والمتابعين القيام بعملهم بدون أي عوائق؛ على الرغم من أن متابعي المركز، في حالات قليلة، قد منعوا من الوصول إلى لجان الاقتراع من قبل مسؤولي الأمن.
- تم عرض مواد إعلامية للناخبين في معظم اللجان التي زارها متابعو المركز.
- تم ملاحظة بعض الأخطاء الإجرائية، في نصف عدد اللجان التي زارها متابعو المركز تقريبا. وتتعلق هذه الأخطاء، أساسا، بعدم التحقق من وجود حبر الأصابع، التحقق من غمس الناخب لأصبعه في الحبر بعد الاقتراع.

- في حالة الاقتراع عندما تصبح صناديق الاقتراع مليئة ويجب استبدالها، لوحظ أن إجراءات إغلاق الصناديق المليئة وفتح الصناديق الجديدة قد جري اتباعها بشكل صحيح في معظم الحالات.
- تم ملاحظة انتهاكات لسرية بطاقات الاقتراع في ثلث اللجان التي زارها متابعو مركز كارتر. وحينما كانت سرية الاقتراع تتعرض للخطر، لوحظ أن معظم المخالفات كانت بسبب تخطيط لجان الاقتراع، وكشف الناخبين عن نياتهم أو المساعدة غير الملائمة من طرف القضاة، والازدحام.
- لوحظ أن عدد قليل، فقط، من الشكاوي هي التي تم تقديمها في لجنة الاقتراع خلال عملية الاقتراع.

إغلاق باب الاقتراع

نظرا لأن الانتخابات الرئاسية تجرى خلال يومين متتاليين من الاقتراع، فإن إغلاق لجان الاقتراع في نهاية اليوم الأول يتطلب إغلاق صناديق الانتخاب وتأمينها خلال الليل. وفي نهاية اليوم الثاني من الاقتراع، تغلق لجان الاقتراع، وتبدأ عملية فرز وعد الأصوات. وقد قامت لجنة الانتخابات الرئاسية بتمديد وقت الاقتراع لمدة ساعة في كل يوم ليبدأ من 8 صباحا وينتهي في 9 مساء. وتنص إجراءات لجنة الانتخابات الرئاسية على أن الناخبين الذين مازالوا ينتظرون وقد حان وقت إغلاق اللجنة، يجب السماح لهم بالتصويت. لقد شاهد متابعو مركز كارتر إغلاق 64 لجنة انتخابية عبر 24 محافظة (38 لجنة انتخابية في اليوم الأول، و26 لجنة انتخابية في اليوم الثاني)، وقد كانت النتائج الرئيسية كما يلي:

- ما يقرب من ثلث لجان الاقتراع أغلقت قبل الموعد المحدد، 9 مساء. وفيما يقرب من خمس هذه الحالات فإن الناخبين الذين كانوا ينتظرون دورهم انصرفوا دون أن يتمكنوا من التصويت، الأمر الذي يعتبر مخالفا لإجراءات لجنة الانتخابات الرئاسية وللسلوك الجيد المعترف به دوليا لضمان حق التصويت.
- صناديق الانتخابات التي تم استخدامها في اليوم الأول أغلقت بإحكام، وتم تخزينها خلال الليل، كما تم تأمينها داخل اللجنة مع مواد الاقتراع الأخرى.
- تم إغلاق لجان الاقتراع بدون أي تدخل في كل الحالات تقريبا، مع وجود حالات قليلة قام فيها مسؤولو الأمن بخلق حالة من الارتباك.
- كان مندوبو المرشحين حاضرين في كل لجان الاقتراع، تقريبا، أثناء عملية الإغلاق. وفي المقابل، كان المتابعون المحليون حاضرين في خمس عدد اللجان فقط. وفي

الغالب، كان بمقدور مندوبي المرشحين، والمتابعين ومندوبي وسائل الإعلام، أن يمارسوا عملهم بدون عوائق.

- وصف متابعو مركز كارتر عملية إغلاق لجان الاقتراع بأنها كانت جيدة في معظم الحالات.

الفرز والعد

تم إجراء فرز وعد الأصوات في لجان الاقتراع، عقب إغلاق باب الاقتراع في نهاية اليوم الثاني. وقد استطاع متابعو مركز كارتر أن يتابعوا الفرز والعد في 37 لجنة انتخابية عبر 23 محافظة. وقد كانت النتائج الرئيسية كما يلي:

- خلال عملية الفرز والعد، لوحظ تواجد مندوبي وسائل الإعلام المعتمدة فيما يقرب من ثلث لجان الاقتراع، بينما تواجد مندوبو المرشحين في كل اللجان، في حين تواجد المتابعون المحليين في أقل من نصف عدد اللجان. وقد سمح لهذه المجموعات بممارسة عملها بدون عوائق.
- في معظم الحالات، كانت أنشطة الاقتراع قد اكتملت قبل بدء عملية الفرز والعد.
- في ثلاثة أرباع اللجان التي تمت متابعتها، تم إجراء عملية العد والفرز طبقا للإجراءات. ومن أكثر الأخطاء، التي تمت ملاحظتها، شيوعا تلك التي تتعلق بتطبيق إجراءات تسوية أوراق الاقتراع، وتحديد مدى صحة الصوت من عدمه، وعملية الفرز والعد. وفي بعض الحالات، حدث تدخل من جانب مندوبي المرشحين ومسؤولي الأمن الذين قاموا بمساعدة موظفي الاقتراع بشكل مباشر في عملية الفرز والعد.
- قام القضاة المشرفون على اللجان، في معظم الحالات، بإعلان نتائج فرز الأصوات علنا للحاضرين داخل لجنة الاقتراع. وفي كل الحالات باستثناء حالة واحدة، قام القاضي المشرف على اللجنة بتزويد مندوبي المرشحين بنسخة من النتائج. وتعتبر هذه الخطوة أهم خطوة على الإطلاق لضمان شفافية عملية العد والفرز.
- في الغالبية العظمى من الحالات، تم تأمين المواد الحساسة من أجل نقلها، وقد تمت هذه العملية بدون أي صعوبات لوجستية.

التجميع

إن عملية تجميع نتائج التصويت من أكثر العمليات الحساسة في الانتخابات وتتطلب أعلى مستويات الشفافية لضمان الثقة في نزاهة العملية الانتخابية. وقد قامت اللجان العامة بتجميع نتائج التصويت من كل الدوائر الانتخابية الـ351 العاملة في كل أنحاء مصر، حيث قام القضاة

المشرفون بإعلان نتائج اللجان الفرعية. وبعد عملية التجميع على مستوى الدوائر العامة، تم نقل النتائج إلى مقر لجنة الانتخابات الرئاسية في القاهرة. ويتم التجميع النهائي للنتائج في مقر لجنة الانتخابات الرئاسية، التي تعتبر المصدر الوحيد المخول له إعلان النتائج النهائية. وقد كان بوسع متابعي مركز كارتر الحضور في 33 لجنة عامة في 21 محافظة. وتم ملاحظة النتائج الآتية:

- تقدم مركز كارتر بطلب لكي يتمكن المتابعين من الحضور في مقر لجنة الانتخابات الرئاسية في القاهرة خلال تجميع النتائج الوطنية. ولكن لجنة الانتخابات الرئاسية أبلغت المركز بأنه ليس من المسموح لأي أحد غير موظفي الاقتراع التابعين لها بالحضور أثناء هذه العملية. إن غياب مندوبي المرشحين، وممثلي الإعلام، والمتابعين المحليين والدوليين في هذه المرحلة الحاسمة لعملية الاقتراع، إنما يقوض الشفافية الشاملة لنتائج الانتخابات.
- كانت تسهيلات اللجان العامة منظمة على الدوام، كما قامت الشرطة والجيش بتأمينها. وإلى جانب هذا، تمت ملاحظة وجود قوات الأمن في مراكز التجميع فيما يزيد عن ثلاثة أرباع الحالات.

- في كل الحالات قام القضاة المشرفون بإعلان نتائج العد في مراكز الاقتراع، كما تم تسجيل المواد الحساسة من خلال عملية إدخال.

- بالرغم من أن عمليات التجميع التي تمت ملاحظتها، جرت بدون أي اضطرابات، فقد أفاد متابعو مركز كارتر بأن تخطيط المكان في ما يزيد عن نصف التسهيلات لم يسمح بمتابعة نقل المعلومات من استمارات العد إلى استمارات التجميع.

- كان مندوبو الإعلام المعتمدون حاضرين في ما يزيد عن نصف مراكز التجميع التي تم ملاحظتها. وبينما لوحظ حضور مندوبي المرشحين في أغلبية المراكز، إذ بالمتابعين المحليين حاضرون في ما يزيد عن نصف المراكز فقط.

####

"نشر السلام. مكافحة الأمراض. بناء الأمل".

باعتباره منظمة غير حكومية لا تهدف للربح، أسهم مركز كارتر في تحسين حياة الشعوب في أكثر من 70 بلدا من خلال حل للنزاعات؛ وتشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان والفرص الاقتصادية؛ ومكافحة الأمراض؛ وتطوير العناية بالصحة النفسية؛ وتعليم المزارعين في الدول النامية كيفية زيادة إنتاج المحاصيل. وقد قام الرئيس الأمريكي الأسبق، جيمي كارتر، وزوجته روزالين بتأسيس مركز كارتر عام 1982، بمشاركة جامعة إيموري من أجل نشر السلام وتحسين الصحة على مستوى العالم.